المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/03/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

فعاليات الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة

المجتمع المدني والمهاجرون شركاء في إعداد وتنفيذ وتثمين السياسات للهجرة

6/11269

الرباط: يوسف هناني

التأمت بالعاصمة الرباط فعاليات الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة، المنظمة من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمشاركة العديد من الجمعيات المهتمة بقضايا الهجرة والمهاجرين في المغرب.

وشكل هذا المنتدى، الذي اختار لنفسه في نسخته الثالثة شعار «سياسات الهجرة: أي دور للمجتمع المدني؟» فرصة سانحة لإطلاق حوارغني وتبادل الخبرات والاطلاع على الممارسات الفضلى بعدة دول ككندا واسبانيا والسنغال، بهدف مد جسور جديدة للتعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الهجرة، خاصة السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين والمنظمات الدولية.

وأجمع المشاركون ،الاثنين، في أشغال الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة، حول موضوع: «سياسات الهجرة، أي دور للمجتمع المدني؟»، على أهمية المجتمع المدني ودوره الرائد في تنفيذ وتنزيل المشاريع التشاركية المنجزة في إطار السياسة الجديدة للهجرة واللجوء، التي اعتمدها المغرب قبل زهاء 3 سنوات.

وشكلت الدورة الثالثة للمنتدى السنوي للهجرة مناسبة لإيجاد أجوبة لأسئلة من قبيل «ما هو التشبيك الأكثر نجاعة الذي يجب أن ينبناه المجتمع المدني؟»، و«هل الشراكة التي تجمع السلطات العمومية بالمجتمع المدني في شكلها القانوني والمسطري كافية اليوم لإنجاز المهام الموكولة لنا جميعا أم يجب ابتداع أساليب ووسائل جديدة لتجويدها؟» و«هل كل الجمعيات العاملة في مجال الهجرة واللجوء ملمة بشكل جيد بالانتظارات الآنية والمستقبلية للمهاجرين وبطريقة التعامل معها، أم هي في حاجة إلى التكوين والرفع من قدراتها المهنية والمعرفية في هذا المجال؟»، و«ماهي الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة على كل المستويات في محيطنا القريب والبعيد وكيف يمكن الاستفادة العملية منها؟» حملها معه الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو.

و اعتبر المشاركون الذين تناولوا بالنقاش مواضيع تتعلق ب «المجتمع المدني العامل في مجال الهجرة: الوضعية الراهنة « و «المجتمع المدني والسلطات العمومية: ما هي أوجه الشراكة» و«المجتمع المدني العامل في مجال الهجرة: ما هي الأشكال المبتكرة لتنظيم وتشبيك الفاعلين «، فرصة لتجسيد مقاربة تشاركية تهدف إلى إشراك واسع للمجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تتسع لتشمل فعاليات جمعوية تهتم بالهجرة العربية والاسيوية في المغرب.

وفي هذا السياق، أكد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الجرة، ان المغرب قام، منذ البداية، بوضع الية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني المعنية للاضطلاع بدور متجدد، بفضل خاصية أسبيك أكثر فعالية وفقا ، على الخصوص، لمقاربة تشاركية وفعالة معتمدة من طرف كافة المتدخلين المؤسساتيين المعنيين بمسالة الهجرة.

وقال أنيس بيرو أنه «منذ الخطوات الأولى للسياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، قمنا بوضع الية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني»، وأضاف «إننا عقدنا عددا من اللقاءات الإعلامية والتشاورية مع تلك الجمعيات في مختلف المناسبات، وتتعلق كافة الخطوات المتعلقة بإعداد استراتيجية ،اج المهاجرين وطالبي اللجوء «.

وبدوره أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أن أعضاء المجتمع المدني والمهاجرين انخرطوا في الدامية الجمعوية قبل إطلاق السياسة الجديدة للهجرة واللجوء.

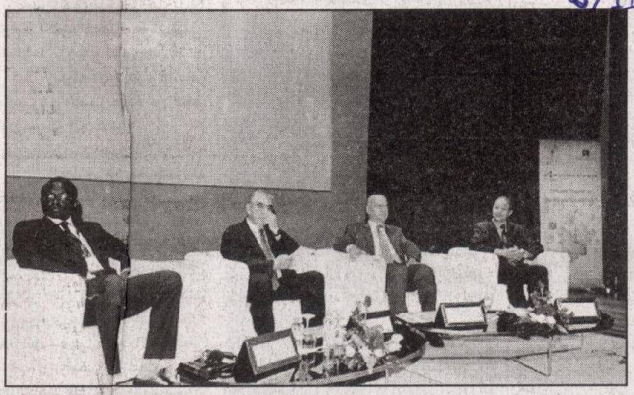

جانب من اللقاء

وقال اليزمي إن التجربة المغربية في مجال الهجرة تميزت منذ البداية بمشاركة المجتمع المدني، مضيفا أن « نقابة مغربية هي المنظمة الديمقراطية للشغل أسست نقابة خاصة بالعمال المهاجرين في وضعية غير قانونية.

وحسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن «أي سياسة للادماج لن تكون ناجعة دون إشراك المجتمع المدني المغربي وجمعيات المهاجرين، لأن المهاجر مدعو ليكون نشيطا ويلعب دورا في هذا الإدماج» معتبرا «الإدماج تفاعلا مشتركا»

من جهته، دعا بابا عمر دياتا المستشار في الشؤون الخارجية ونائب مدير المساعدة والنهوض بالسنغاليين بالخارج، الذي ركز في مداخلته على سلبيات الهجرة السرية ، إلى هجرة منظمة تحترم القوانين. وقال إن التعاطي مع قضايا الهجرة ينبغي الا يقتصر على الإجراءات الزجرية بل ينبغي أن يمتد ليشمل كل الإجراءات السوسيو اقتصادية .

أما نائب مساعد الوزيرة المكلفة بالهجرة والتنوع والإدماج بالكيبيك، يونس ميهوبي، فقد استعرض النموذج الكيبيكي في تدبير ملف الهجرة على مدى 50 سنة من التعاطي مع هذه الظاهرة، التي تعرفها هذه المقاطعة الكندية، والتي تتسم بأنها هجرة مختارة ومؤطرة ومخطط لها.

واوضح يونس ميهوبي أن المقاطعة تخوض حاليا تجربة إعادة النظر بشكل جذري في سياستها المتعلقة بالهجرة، لأجل جعلها أكثر مرونة واشد تنافسية واستقطابا في ظل احترام تام للمرتكزات الأساسية لهذه السياسة، متمثلة في احترام احتياجات المقاطعة على مستوى سوق الشغل، واحترام التعددية، ودعم اللغة الفرنسية، وكذلك تعزيز التنوع الثقافي للمجتمع الكيبيكي في إطار مجتمع اندماجي وديمقراطي.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المغرب و أمنستي

1/5244

يقوم "سليل شيتي" الأمين العام لـ?أمنيستي ?بزيارة للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية، وتوجد في أجندته لقاء كل من رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وكذا عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إلى جانب لقاء كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، ورئيس الهيأة المركزية لمحاربة الرشوة، عبد السلام أبو درار، علاوة على لقاءات مع عدد من البرلمانيين، وهيآت المجتمع المدني المغربي والجمعيات الحقوقية.

حقوقيون يائسون من لقاء أمنستي أنترناسيونال ورئيس الحكومة

رأب الصدع مع منظمة العفو الدولية يستدعي عدم التضييق على الحركة الحقوقية

عزيز اجهبلي

لا ينتظر حقوقيون مغاربة الشيء الكثير من اللقاء بين الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي والوفد المرافق له مع رئيس الحكومة ورؤساء وزراء آخرين هينا ت

الحكامة، موضحين أن إعادة المياه إلى مجاريها مع (امنستي أنترناسيونال) يستدعي أولا وقبل كل شيء عدم التضييق على الحركة الحقوقية في المغرب.

وأكدت مصادر عليمة أن أمنسيتي منخرطة في الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان كهيئة داعمة، وأنها لا تتدخل في القضايا المحلية وبالمقابل سلة الوصل بين الحركة الحقوقية المغربية وامنستي انترناسيونال هو فرعها بالمغرب.

و بخصو ص تقاريرها حول ا لقضا يا ا لحقو قية

بالمغرب أضافت المصادر ذاتها أنها تعتمد في ذلك على تقارير الجمعيات الحقوقية المعروفة كالعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف وغيرها.

وذكرت أن أمنستي انترناسيونال تنوع تقارير بالاعتماد على تقارير مؤسسات أخرى كالمجلس الوطني لحقوق الانسان، وهكذا تبني موقفها.

وأوضحت أنه من الصعب الوصول إلى نتائج مرضية في لقاء سليل شتي مع الحكومة المغربية خاصة وأن اللحظة فيها مضايقات للهيئات الحقوقية، خاصة إن علمنا أن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان وأربعة فروع لها دون وصول إيداع، بالمقابل 53 حالة منع لفروع الجمعية المغربية لحقوق الانسان، إضافة الى أن الجمعية ممنوعة من مركب بوزنيقة لعقد مؤتمرها المقبل.

واعتبر هؤلاء الحقوقيون ذلك حالة انحباس قد يؤثر على المغرب.

وذكرت امنستي انترناسيونال أن هذا اللقاء يأتي في إطار الزيارة التي يقوم بها أمينها العام للمغرب، وفي سياق الحوار أيضا بين حكومة بنكيران وهذه المنظمة ونتيجة لزيارة وزير العدل والحريات مصطفى الرميد للأمانة الدولية للمنظمة بتاريخ 13 يناير 2016 والتي كانت فرصة لمناقشة بواعث قلق كل طرف بشأن أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب والمنهجية المعتمدة من طرف المنظمة في إجراء أبحاثها والقيام بتحركاتها.

ومن المقرر أن يجري الأمين العام لمنظمة العفو الدولية و الوفد المرافق له لقاءات بالإضافة إلى رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووسيط المملكة ورئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة وعدد من البرلمانيين والبرلمانيات كما سيلتقي مع هيآت المجتمع المدني.

الحكومة المغربية تصادق على أول قانون لمحاربة العنف ضد النساء في تاريخ المملكة

أوضحت أن الغرامة تتراوح ما بين ألفين و 5 آلاف درهم لكلِ منّ يطّرد زوجته

صادقت الحكومة المغربية الخميس، خلال اجتماعها الأسبوعي على مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وهو الأول في تاريخ المملكة بعد أربع أعوام من النقاش، في انتظار المصادقة عليه في البرلمان، ونشره في الجريدة الرسمية ليدخل حيز التنفيذ.

وكان هذا المشروع خلق جدلًا كبيرًا، وتم سحبه في وقت سابق من المجلس الحكومي لمناقشته داخل لجنة وزارية لإيجاد صيغة مشتركة بين مكونات الحكومة حول نقاط خلافية في مشروع القانون. وينص مشروع القانون على "وضع تعريف محدد ودقيق" للعنف ضد المرأة بهدف تمييز وحصر الأفعال والسلوكيات المندرجة في نطاق العنف ضد النساء وتجريمها وفرض العقوبات اللازمة وإحداث آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف".

ونص مشروع القانون الجديد على أن عقوبة كل من قام ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال امرأة أو صورتها دون موافقتها أو دون الإشارة إلى أن هذه التركيبة غير حقيقية بقصد المس بحياتها الخاصة والتشهير بها، يسجن من ستة أشهر إلى ثلاثة أعوام وغرامة مالية من 2000 إلى 200 ألف درهم، و في حالة كان مرتكب الفعل الزوج أو الخطيب فإن العقوبة تصل إلى 5 أعوام، وغرامة مالية ما بين 5 آلاف إلى 50 ألف درهم، وأنها ذات العقوبة التي تطبق على مرتكب الجريمة ضد امرأة بسبب جنسها أو قاصر، وينص على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى 3 أشهر، و غرامة مالية ما بين ألفين و 5 آلاف درهم، كل من قام بطرد زوجته من بيت الزوجية، أو امتنع عن ارجاعها، وفقًا للمادتين 53 و 480 من مدونة الأسرة. وينص التنازل عن الشكاية في المشروع الجديد حدا للمتابعة وآثار المقرر القضائي، المكتسب لقوة الشيء المقضي به في حالة صدوره.

وشددت منظمة "هيومن رايتس ووتش" على ضرورة الإسراع بتبني قانون مغربي يجرم العنف ضد المرأة، كما ذكر تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب أن "6,2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف". وكانت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أطلقت حملة وطنية لوقف العنف ضد النساء، في دورتها الثالثة عشر، بمشاركة وزارتي العدل والحريات والصحة والعديد من الفعاليات الوطنية والدولية المهتمة بالموضوع.

وتأتي الحملة الوطنية، في إطار تخليد الوزارة المعنية بقضايا المرأة والأسرة لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وتسعى الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء في نسختها الـ 13 لمواصلة تسليط الضوء على مرتكبي العنف ضد النساء.

http://www.elwatannews.com/news/details/1030405

http://www.alquds.co.uk/?p=501383

http://q8rss.com/38263.html

http://www.sadda.co/International/74349/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

http://www.achpress.com/?p=93433

http://asrar7days.com/world/119398.html

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9/42029914

http://motaded.net/show-7925433.html

MARCH 17, 2016

الحكومة المغربية تصادق على أول قانون لمحاربة العنف ضد النساء في تاريخ المملكة

الرباط- (أ ف ب): صادقت الحكومة المغربية الخميس خلال اجتماعها الأسبوعي على مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وهو الأول في تاريخ المملكة بعدما بقي النقاش حوله معلقا منذ اقتراحه سنة 2013.

ولن يدخل المشروع حيز التنفيذ إلا عند مصادقة غرفتي البرلمان عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

وقال بيان صادر عن الحكومة ان مجلس الوزراء "تدارس وصادق على مشروع قانون (...) يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في صيغته الجديدة".

وكانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" شددت في الثامن من آذار/ مارس على ضرورة الإسراع بتبني قانون مغربي يجرم العنف ضد المرأة.

وذكر تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في تشرين الاول/ اكتوبر ان "6,2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف".

وقال بيان الحكومة اليوم ان مشروع القانون يستند الى "الحقوق التي كرسها دستور المملكة الذي نص على المساواة والنهوض بحقوق المرأة وحمايتها وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز".

وينص مشروع القانون على "وضع تعريف محدد ودقيق" للعنف ضد المرأة بهدف "تمييز وحصر الأفعال والسلوكات المندرجة في نطاق العنف ضد النساء وتجريمها وفرض العقوبات اللازمة وإحداث آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف".

وكانت منظمات غير حكومية اخذت على القانون عند اقتراحه في 2013 بأنه يفتقر إلى تعريف قوي للعنف الأسري، ولا يجرم الاغتصاب الزوجي.

ولم تنشر بعد تفاصيل الصيغة الجديدة لمشروع القانون.

http://www.alhurra.com/content/morocco-viloence-aganist-women-law/299466.html

http://sudianews.com/news/524036/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%94%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1

http://democraticac.de/?p=29335

http://fehobmasr.com/show.asp?id=226015&page=elhadas#.VuvYOeLJzct

http://www.sahafah24.com/show454690.html

الحكومة المغربية تصادق على أول قانون لمحاربة العنف ضد النساء في تاريخ المملكة

17 مارس, 2016

الرباط, 17-3-2016 (أ ف ب) – صادقت الحكومة المغربية الخميس خلال اجتماعها الأسبوعي على مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء, وهو الأول في تاريخ المملكة بعدما بقي النقاش حوله معلقا منذ اقتراحه سنة 2013.

وقال بيان صادر عن الحكومة ان مجلس الوزراء ''تدارس وصادق على مشروع قانون (...) يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في صيغته الجديدة''.

وذكر تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في تشرين الاول/اكتوبر ان "6,2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف".

وقال بيان الحكومة اليوم ان مشروع القانون يستند الى ''الحقوق التي كرسها دستور المملكة الذي نص على المساواة والنهوض بحقوق المرأة وحمايتها وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز''.

وينص مشروع القانون على ''وضع تعريف محدد ودقيق'' للعنف ضد المرأة بهدف ''تمييز وحصر الأفعال والسلوكات المندرجة في نطاق العنف ضد النساء وتجريمها وفرض العقوبات اللازمة وإحداث Bليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف''.

https://www.aleqt.com/2016/03/17/article_1039239.html

http://majma.news/ksa-news/102674/%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86---%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1.html

http://www.ahdath.info/?p=158366

مجلة أمريكية: المغرب يسير بخطى حذرة نحو الربيع الديمقراطي

مشاهد24-متابعات 17-03-2016

اعتبرت مجلة US News & World Report الإلكترونية الأمريكية أنه في الوقت الذي يتم الاحتفاء به بتونس كقصة نجاح لما يسمى "الربيع العربي"، يسير المغرب نحو تقدم حذر في مجال الديمقراطية.

وقالت المجلة إن المملكة مشت في طريق الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان ببطء ولكن بخطى واثقة، في الوقت الذي تجنبت فيه الاضطرابات التي صاحبت ثورات المنطقة ودمرت بلدانا مثل ليبيا وسوريا.

وأضافت المجلة أنه في الوقت الذي تم فيه قمع الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة العربية ابتداء من ديسمبر 2010، اختار المغرب الرد بطريقة أخرى.

فالمملكة، التي تجر وراءها سمعة بين دول المنطقة كبلد مستقر وآمن، اختارت طريق التطور بدل الثورة، على حد تعبير الوزيرة المنتدبة في الخارجية مباركة بوعيدة، والتي أكدت أن ذلك راجع للإصلاحات التي تمت مباشرتها في المغرب قبل سنوات.

وبعد خمس سنوات على اندلاع الانتفاضات التي رجت العالم العربي، تقول المجلة الأمريكية، تحولت مصر إلى نظام قمعي في حين تعيش اليمن حربا بالوكالة بين الموالين للسعودية وإيران، في حين تواصل فيه البحرين قمع احتجاجات الأغلبية الشيعية. ويبقى الوضع الأسوأ في سوريا التي تعيش حربا أهلية للسنة الخامسة على التوالي في الوقت الذي تسببت فيه الحرب في تدفق المهاجرين على أوروبا بأعداد صارت تهدد وحدة القارة العجوز.

وأضافت المجلة أنه في الوقت الذي سعت فيه المظاهرات في الدول الأخرى إسقاط الأنظمة الحاكمة، تتمتع الملكية في المغرب بدعم شعبي كبير، كما أن الملك محمد السادس سارع إلى الرد على أولى المظاهرات التي خرجت للشارع بإعلانه عن القيام بإصلاحات دستورية، حيث خطاب الملك جاء تقريبا بعد أسبوعين من بدء المظاهرات في 2011.

ونقلت المجلة الأمريكية عن إيريك غولدستين، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش"، قوله إنه صحيح أن المغرب يبدو بلدا مستقرا مقارنة بالدول الأخرى، لكن مسلسل الإصلاحات يبدو جامدا في حين لا يوجد هناك حضور كاف للأصوات المعارضة كما لا توجد تعددية كافية في الإعلام الوطني.

في مقابل هذا الرأي، تحدث رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، إدريس اليزمي، للمجلة عن ما يراكمه المغرب في مجال حقوق الإنسان وعن خصوصية المملكة إبان احتجاجات الربيع العربي، حيث قال إن الشعارات التي رفعت آنذاك كانت حول المطالبة بمحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأكد اليزمي أن المجلس فتح النقاش في المغرب حول مواضيع حول الإرث والإجهاض. واعتبر اليزمي أن مناقشة هذه المواضيع تعكس أن المجتمع المغربي يعيش مخاضا.

وشدد اليزمي على أهمية أن يحافظ المغربية على تماسكه الوطني في الوقت الذي يناقش فيه هذه المواضيع بطريقة سلمية في حين يقتل الناس بعضهم بعضا في الدول المجاورة.

http://machahid24.com/politique/156980.html

الحكومة المغربية تصادق على أول قانون لمحاربة...

الأخبار اليوم منذ 11 ساعة 0 تعليق 2 ارسل لصديق نسخة للطباعة

الرباط–سناء بنصالح

صادقت الحكومة المغربية الخميس، خلال اجتماعها الأسبوعي على مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وهو الأول في تاريخ المملكة بعد أربع أعوام من النقاش، في انتظار المصادقة عليه في البرلمان، ونشره في الجريدة الرسمية ليدخل حيز التنفيذ.

وكان هذا المشروع خلق جدلًا كبيرًا، وتم سحبه في وقت سابق من المجلس الحكومي لمناقشته داخل لجنة وزارية لإيجاد صيغة مشتركة بين مكونات الحكومة حول نقاط خلافية في مشروع القانون. وينص مشروع القانون على "وضع تعريف محدد ودقيق" للعنف ضد المرأة بهدف تمييز وحصر الأفعال والسلوكيات المندرجة في نطاق العنف ضد النساء وتجريمها وفرض العقوبات اللازمة وإحداث آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف".

ونص مشروع القانون الجديد على أن عقوبة كل من قام ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال امرأة أو صورتها دون موافقتها أو دون الإشارة إلى أن هذه التركيبة غير حقيقية بقصد المس بحياتها الخاصة والتشهير بها، يسجن من ستة أشهر إلى ثلاثة أعوام وغرامة مالية من 2000 إلى 200 ألف درهم، و في حالة كان مرتكب الفعل الزوج أو الخطيب فإن العقوبة تصل إلى 5 أعوام، وغرامة مالية ما بين 5 آلاف إلى 50 ألف درهم، وأنها ذات العقوبة التي تطبق على مرتكب الجريمة ضد امرأة بسبب جنسها أو قاصر، وينص على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى 3 أشهر، و غرامة مالية ما بين ألفين و 5 آلاف درهم، كل من قام بطرد زوجته من بيت الزوجية، أو امتنع عن ارجاعها، وفقًا للمادتين 53 و 480 من مدونة الأسرة. وينص التنازل عن الشكاية في المشروع الجديد حدا للمتابعة وآثار المقرر القضائي، المكتسب لقوة الشيء المقضي به في حالة صدوره.

وشددت منظمة "هيومن رايتس ووتش" على ضرورة الإسراع بتبني قانون مغربي يجرم العنف ضد المرأة، كما ذكر تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب أن "6,2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف". وكانت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أطلقت حملة وطنية لوقف العنف ضد النساء، في دورتها الثالثة عشر، بمشاركة وزارتي العدل والحريات والصحة والعديد من الفعاليات الوطنية والدولية المهتمة بالموضوع.

وتأتي الحملة الوطنية، في إطار تخليد الوزارة المعنية بقضايا المرأة والأسرة لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وتسعى الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء في نسختها الـ 13 لمواصلة تسليط الضوء على مرتكبي العنف ضد النساء.

ملحوظة: هذا المحتوى "الحكومة المغربية تصادق على أول قانون لمحاربة..." تم جلبه من موقع الأخبار اليوم لا نتحمل مسؤوليته ويمكنك رؤيته في مصدره الاصلي من هنا : الأخبار اليوم

http://www.fhamatoor.com/madam/42373/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9%E2%80%A6.html

الحكومة المغربية تصادق على قانون لمحاربة العنف ضد النساء

الرباط: صادقت الحكومة المغربية اليوم الخميس خلال اجتماعها الأسبوعي على مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، في صيغته الجديدة، تقدمت به بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

ويعد مشروع القانون الأول في تاريخ المملكة المغربية بعدما بقي النقاش حوله معلقا منذ اقتراحه سنة 2013.

ولن يدخل المشروع حيز التنفيذ إلا عند مصادقة غرفتي البرلمان عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

وقال بيان صادر عن الحكومة ان مجلس الوزراء "تدارس وصادق على مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في صيغته الجديدة".

وكانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" شددت في الثامن من مارس(آذار)على ضرورة الإسراع بتبني قانون مغربي يجرم العنف ضد المرأة.

وذكر تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في اكتوبر (تشرين الاول) ان "6,2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف".

وقال بيان الحكومة اليوم ان مشروع القانون يستند الى "الحقوق التي كرسها دستور المملكة المغربية الذي نص على المساواة والنهوض بحقوق المرأة وحمايتها وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز".

وينص مشروع القانون اساسا على وضع تعريف محدد ودقيق من شأنه مساعدة المتدخلين لتمييز وحصر الأفعال والسلوكات المندرجة في نطاق العنف ضد النساء وتجريمها وفرض العقوبات اللازمة، وإحداث آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف، واعتماد منهجيات وأطر مؤسساتية للتنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن، بالإضافة إلى تجريم بعض الأفعال باعتبارها عنفا يلحق ضررا بالمرأة وتجريم بعض الأفعال باعتبارها صورا من صور التحرش الجنسي، مع تشديد العقوبات عليها في حالة ارتكاب الفعل في ظروف معينة ومن طرف أشخاص محددين، وكذا تشديد العقوبات على بعض الأفعال الموجهة ضد "نساء في وضعيات خاصة".

وكانت منظمات غير حكومية اخذت على القانون عند اقتراحه في 2013 بأنه يفتقر إلى تعريف قوي للعنف الأسري، ولا يجرم الاغتصاب الزوجي.

ملحوظة: نشرنا لكم في نافذة على العالم خبر بعنوان : الحكومة المغربية تصادق على قانون لمحاربة العنف ضد النساء – منقول بالكامل كما هو من محرري إيلاف ولا نتحمل مسئولية محتواه ويمكنك رؤية الخبر في مصدره الاصلي من هنا : إيلاف

شكرا لزيارتكم موقعنا نافذة على العالم تحياتنا

http://www.nafeza2world.com/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7/

مؤتمر العماري حول الكيف والمخدرات ينطلق بحضور الطوزي واليزمي و"العرابة "برومر

تنطلق بعد زوال اليوم الجمعة 18 مارس بطنجة فعاليات ندوة دولية حول الكيف والمخدرات من تنظيم مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، على مدى يومين، تحت شعار" جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان"

الندوة التي سيحتضنها مقر جهة طنجة ستعرف مشاركة مؤسسات وطنية وخبراء ونشطاء ميدانيين في المجال من عدة جنسيات، بالإضافة إلى فاعلين جمعويين من المغرب ينشطون في المنطقة المعروفة بزراعة الكيف.

برنامج الندوة سينطلق بعد زوال اليوم الجمعة وسيعرف مشاركة الباحث محمد الطوزي وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان. والباحثة مونيكا برومر المختصة في توظيف القنب الهندي في البناء وبوصفها مستشارة الندوة. وسيفتتح رئيس الجهة الياس العمري الندوة. وستعطى الكلمات لرؤساء الفرق السياسية بمجلس الجهة. وحكيمة حميش رئيسة جمعية محاربة السيدا بالمغرب.

وقال بلاغ لمجلس الجهة إن الندوة تندرج في إطار الاستعداد للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل. حيث سيتم في نهاية الندوة رفع توصيات للمجتمعين في هذه الدورة المعروفة باسم UNGASS.

وأضاف البلاغ أن الندوة تندرج أيضا في إطار"الإنخراط الوطني في مجرى الحراك العالمي للترافع ضد فشل الحرب على المخدرات منذ الأربعة عقود الأخيرة، وتترجم الاهتمام الذي يوليه المغرب للبحث عن بدائل واقعية وتشاركية تروم تنمية الإنسان والمجال، وتصون حقوق المزارعين وفق المعاهدات الدولية ودستور 2011."

يشار الى ان الندوة تنظم بشراكة مع جمعية محاربة السيدا وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية. وسيصدر عنها "إعلان الريف".

وقد أثار الاعلان عن تنظيم هذه الندوة جدلا واسعا خصوصا بعد قرار الجزائر تنظيم مؤتمر حول نفس الموضوع.

اسماعيل طاهري

http://fadaelboughaz.blogspot.com/2016/03/blog-post_11.html

Asphyxiant : Décharges à ciel ouvert, eaux polluées, air irrespirable … et des maladies fatales par milliers

Le chiffre fait froid dans le dos : 32.276 personnes sont décédées au Maroc en 2012 du fait d'avoir vécu ou travaillé dans un environnement insalubre, révèle un récent rapport de l'Organisation mondiale de la santé (OMS). 22.276 de ces morts ont été causées par des maladies non-transmissibles, 3.966 par des maladies infectieuses et 6.066 par des blessures. Les facteurs de risque environnementaux, tels que la pollution de l'air, de l'eau et des sols, l'exposition aux substances chimiques, le changement climatique ou les rayonnements ultraviolets sont mis en cause et considérés comme des facteurs contribuant à la survenue de plus de 100 maladies ou traumatismes.

Des chiffres qui rappellent que la situation est grave puisqu'en 2006 et selon des chiffres du ministère de la Santé nationale, les maladies liées à l'environnement ont représenté 20% de la morbidité nationale.

«Les données avancées par l'OMC sont logiques vu la situation environnementale alarmante voire catastrophique dans notre pays : mélange de l'eau potable avec celle issue de l'assainissement, incinération sauvage des déchets, surexploitation des eaux souterraines, décharges sauvages, déchets industriels et hasardeux non traités, pollution de l'eau et la liste est longue », nous a précisé Mohamed Benjelloun, expert en environnement. Et de poursuivre : « Cette état de fait est partout palpable au Maroc. Prenez le cas de Kénitra qui reste édifiant avec la pollution de l'oud Sebou qui provoque la contamination des poissons et par ricochet affecte la santé des Kénitréens. C'est le cas aussi des décharges sauvages de Tanger, Oujda et Casablanca et à l'intérieur même de ces villes. Des lieux qui sont des plus dangereux puisqu'ils dégagent des gaz très toxiques sans parler des lixiviats et autres liquides qui polluent les nappes phréatiques. Ces cités souffrent également d'autres phénomènes autrement plus graves, à savoir celui de l'incinération sauvage des déchets, parfois en plein centre-ville, qui dégagent des gaz toxiques. Autre problème qui ne semble pas faire l'objet de débat malgré sa dangerosité : les déchets des abattoirs sont quotidiennement jetés sans traitement. Chaque jour, des cadavres de moutons ou de bœufs sont jetés dans les décharges alors que la loi 82-00 interdit d'y mettre ce genre de déchets. Il y a également des déchets dangereux qui ne doivent pas être acceptés par le délégataire de ces abattoirs. Mais la corruption facilite les choses et on ferme les yeux».

A ces facteurs, notre expert estime qu'il y a un autre volet important et qui est susceptible de propager des maladies liées à l'environnement. Il s'agit des personnes travaillant dans les décharges sauvages. «Il y a près de 40.000 familles qui vivent sur des décharges sauvages et qui y travaillent plus de 12 heures par jour. Ces personnes deviennent par la suite des vecteurs de propagation des maladies et des épidémies», nous a-t-il expliqué.

Et qu'en est-il des actions plusieurs fois annoncées et soi-disant mises en œuvre pour préserver l'environnement et protéger la santé des nos concitoyens ? «L'Etat n'a pas de stratégie claire concernant ce sujet et il semble ne pas vouloir prendre compte des enjeux et des risques encourus. Nos responsables excellent dans l'art oratoire et ils en donnent actuellement une parfaite illustration avec leurs effets d'annonce concernant la COP22. Mais tous cela n'est que de la poudre aux yeux puisque la réalité est

autre. Un exemple très simple, Marrakech qui devra accueillir cet événement international regorge de décharges sauvages. Cette même ville va voir prochainement la construction d'une centrale thermique à base de charbon qui propagera son CO2 sur la zone située entre Safi et Marrakech. Alors de quel changement climatique parle-t-on et de quel protection de l'environnement s'agit-il ?», s'est interrogé Mohamed Benjelloun.

Une situation des plus absurdes puisque ces facteurs environnementaux qui comprennent des dangers physiques, chimiques et biologiques qui nuisent directement à la santé et qui favorisent des comportements malsains, sont «modifiables», c'est-à-dire susceptibles d'être modifiés à l'aide de techniques, de politiques et de mesures préventives et de santé publique. « On a proposé à plusieurs reprises des projets visant à améliorer la situation. Notamment celui de la production de l'électricité à partir des déchets ménagers ou celui de la production d'engrais biologiques destinés à la culture des légumes. Ce dernier projet a été proposé par nos soins en 1994 avant même que l'on ne commence à parler d'efficacité énergétique ou de charte de l'environnement, mais rien n'a été fait depuis lors», a conclu notre source.

La SG d'Amnesty rencontre Benkirane pour enterrer la hache de guerre

Mohamed Sektaoui directeur général d'Amnesty International Maroc. Crédit: AIC PressLa SG d'Amnesty rencontre Benkirane pour enterrer la hache de guerre

17 mars Par Kaouthar Oudrhiri

Salil Shetty, secrétaire générale d'Amnesty International se rend au Maroc du 17 au 18 mars. Il va notamment rencontrer le chef du gouvernement afin de clarifier la position de l'ONG.

La hache de guerre entre Amnesty International (AI) et le gouvernement sera-t-elle enterrée ? L'annonce de la visite de Salil Shetty secrétaire générale d'AI, prévue du 17 au 18 mars à Rabat pourrait le suggérer. « Nos rapports suscitent toujours l'irritation de l'État marocain. Cette visite a donc été programmée afin de dissiper les malentendus entre le Maroc et notre organisation», nous explique Mohamed Sektaoui directeur général d'Amnesty International Maroc.

Durant deux jours, Selil Shetty rencontrera Abdelillah Benkirane, le chef du gouvernement, Mustapha Ramid, le ministre de la Justice et Abdelaziz El Omari, le ministre chargé des Relations avec le parlement. Le secrétaire général d'AI a aussi prévue de rencontrer **Driss Yazami, le président du Conseil national des droits de l'Homme**, Abdeslam Aboudrar, le président de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC) mais aussi des parlementaires de tous bords.

La réforme du Code pénal ou encore la réforme de la loi sur les violences faites aux femmes seront, entre autres, au cœur des rencontres programmées. Amnesty International profite aussi de la cette visite pour « écouter les doléances de l'État marocain et de ses acteurs politiques, mais aussi pour expliquer la méthodologie objective et impartiale d'Amnesty qui, on le rappelle, n'est pas contre le gouvernement », nous confie Mohamed Sektaoui.

La sortie en février du dernier rapport d'Amnesty International sur la situation des droits de l'Homme au Maroc avait été vivement critiquée par le gouvernement. Dans un communiqué, Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement avait jugé que le rapport était« inéquitable et sélectif, car il offre une image sombre, erronée et injuste sur la situation des droits de l'Homme dans notre pays ». En juin dernier, les autorités marocaines avaient expulsé deux experts de l'ONG Amnesty International, au motif qu'ils n'avaient pas d'autorisation. AI avait estimé pour sa part que ces experts faisaient des recherches « légitimes » sur les droits humains selon un communiqué de l'organisation.

http://telquel.ma/2016/03/17/sg-amnesty-rencontre-benkirane-enterrer-hache-guerre_1487725

Le secrétaire général d'Amnesty va plaider à Rabat en faveur de recherches sur les droits humains au Maroc/Sahara occidental

[17/03/2016]

Salil Shetty, secrétaire général d'Amnesty International, se rend à Rabat les 17 et 18 mars afin de rencontrer le Premier ministre Abdelilah Benkirane et des représentants du gouvernement, en vue d'obtenir des garanties quant à la possibilité pour l'organisation de mener des missions d'établissement des faits au Maroc et au Sahara occidental.

Depuis 17 mois, Amnesty International n'a pas pu mener de recherches sur la situation des droits humains dans le pays. En juin 2015, deux délégués ont été arrêtés, placés en détention et expulsés du pays. Depuis un an et demi, les autorités ont également interdit plusieurs événements d'éducation aux droits humains proposés par Amnesty International au Maroc et durci les restrictions visant d'autres ONG locales et internationales.

« Nous sommes ravis d'avoir l'occasion de débattre de la situation des droits humains avec le Premier ministre Abdelilah Benkirane. Depuis cinq ans, à la suite de l'adoption de sa nouvelle Constitution, le Maroc a adopté des réformes prudentes mais importantes, afin de faire coïncider ses lois et institutions nationales avec les normes internationales relatives aux droits humains. Le Maroc doit maintenant se diriger avec assurance vers la pleine réalisation de ces réformes dans la pratique, notamment via l'examen de son bilan des droits humains », a déclaré Salil Shetty, secrétaire général d'Amnesty International.

La délégation rencontrera également le ministre de la Justice et des Libertés, d'autres ministres du gouvernement, des membres du Parlement, et des représentants d'autres institutions, **notamment du Conseil national des droits de l'homme (CNDH**), ainsi que des représentants d'organisations marocaines de la société civile, y compris des victimes de violations des droits humains.

Outre la possibilité de mener des recherches, la délégation s'entretiendra avec les autorités marocaines de préoccupations relatives aux droits fondamentaux et de recommandations liées aux réformes judiciaires.

Des membres de la délégation seront disponibles pour des interviews. Pour solliciter une interview ou obtenir plus d'informations, veuillez prendre contact avec le service presse.

http://www.amnesty.fr/Presse/Communiques-de-presse/Le-secretaire-general-Amnesty-va-plaider-Rabat-en-faveur-de-recherches-sur-les-droits-humains-au-Mar-17933

Le mécanisme contre la torture, principal point de discorde du projet de loi sur le CNDH

Reda Zaireg 17/03/2016

DÉTENTION - Selon les informations obtenues par le HuffPost Maroc, **le projet de loi sur le Conseil national des droits de l'homme (CNDH**), en cours d'élaboration par le ministère de la Justice et des libertés, s'est heurté à bien des résistances. Principal point de discorde, le mécanisme contre la torture, qui aura pour principales missions d'organiser des visites régulières inopinées dans les lieux de détention, dont commissariats et prisons, ainsi que de réceptionner et traiter les plaintes pour torture.

La possibilité donnée à ce mécanisme d'organiser des visites surprises dans n'importe quel lieu de détention n'a pas été du goût des autorités. Ces dernières ont, initialement, voulu restreindre l'accès aux lieux de détention, en établissant, au préalable, une liste des centres de détention que le CNDH pourra visiter. Ce n'est qu'après négociations qu'elles ont fini par rallier la position du CNDH, et ont décidé de permettre au mécanisme de visiter tous les lieux de détention.

Comme l'a révélé le HuffPost Maroc en exclusivité, le projet de loi sur le CNDH dotera l'instance de quatre nouveaux mécanismes. Le projet de loi est "quasi-prêt", selon les déclarations qui nous ont été accordées par le ministre de la Justice Mustapha Ramid. Si le ministre a tenu à souligner qu'"aucune date n'a été fixée pour le dépôt" du projet de loi, on espère, du coté du CNDH, qu'il sera adopté et déposé au parlement lors de la session du printemps, qui débute en avril.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/03/17/loi-maroc-cndh_n_9483784.html?utm_hp_ref=maroc&ir=Maroc

Driss El Yazami : « Le Maroc est prêt pour un débat sur l'égalité homme-femme en matière d'héritage »

Dans son dernier rapport, publié mardi 20 octobre, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) dresse un bilan inquiétant de l'état de l'égalité homme-femme et en profite pour lancer des piques au gouvernement PJD qui rogne sur les acquis constitutionnels. Le président du CNDH, Driss El Yazami, a répondu aux questions de Jeune Afrique.

Pour la première fois, le Conseil national des droits de l'homme, placé sous la tutelle du roi, publie un rapport sur l'état de l'égalité et la parité. Le 20 octobre, il a demandé à ce que les femmes aient le mêmes droits que les hommes en matière d'héritage, qu'elles puissent transmettre leur nationalité marocaine à leurs maris étrangers et que les enfants nés hors-mariage puissent même bénéficier d'une pension alimentaire. Pour le président du CNDH, Driss El Yazami, il est temps de lancer ces débats.

Jeune Afrique : Dans ce rapport, vous décriez « une évaporation progressive des promesses constitutionnelles ». Qu'en est-il exactement ?

Cette évaporation se manifeste de deux manières. D'une part, à travers la lenteur dans l'adoption des lois organiques, malgré nos nombreuses demandes d'accélération. Autorité pour la parité, loi de lutte contre la violence à l'égard des femmes, conseil de famille, statut des travailleurs domestiques… Nous sommes à un an de la fin du mandat gouvernemental et ces lois n'ont toujours pas été adoptées.

D'autre part, on remarque une déperdition des politiques nationales au moment de leur exécution au niveau local. Près de 40% de la population du Maroc habite dans les campagnes.

Pour la première fois, un organe constitutionnel demande l'égalité entre les hommes et les femmes en matière d'héritage. Pourtant, cette question semble être tranchée dans le Coran ?

Je ne suis pas un théologien, mais un acteur des droits de l'homme. Notre objectif est de susciter un débat qui existe par ailleurs dans des sociétés similaires comme la Tunisie et le Liban. Il appartiendra au conseil des Oulémas de statuer au niveau religieux.

La société marocaine est-elle prête pour ce genre de débats, notamment sur l'égalité en matière d'héritage ?

Certainement, la société marocaine est prête pour le débat sur l'égalité en matière d'héritage. Cette année, il y a eu un débat extraordinaire sur l'Interruption volontaire de grossesse (IVG). Le CNDH y a participé en organisant un mois de consultation avec la société civile, soldé par la présentation de 75 mémorandums. Cela montre une capacité indéniable à débattre. Peine de mort, interdiction de Much Loved de Nabil Ayouch, homosexualité, festivals de musique…la société dans son ensemble discute tous les jours.

La part des mariages en dessous de l'âge légal a presque doublé en une décennie, passant de 7% en 2004 à près de 12% en 2013. Comment expliquez-vous la progression des mariages des filles de moins de 18 ans malgré les restrictions posées par la loi ?

Je n'ai pas d'explication. Je me félicite en tout cas du fait qu'on puisse quantifier ces mariages et que le ministère de la Justice puise publier ces chiffres. Notre constat est que l'autorisation est donnée par les juges assez facilement. Comment combattre ce phénomène ? En prendre conscience, former les magistrats et conscientiser les parents.

Vous appelez donc à la réforme d'une Moudawana dévoyée…

De toutes les façons, il faudra évaluer cette loi appliquée depuis 11 ans. Elle a été adoptée suite à un débat houleux qui a duré au moins 2 ans, conclu certes par un compromis, mais comme toute politique publique, elle doit être réactualisée.

Vous demandez à ce que les femmes marocaines puissent transmettre leur nationalité à leurs époux étrangers. Or, on sait tous que l'acquisition de la nationalité marocaine est opaque et difficile…

Dans la loi actuelle, un homme marocain peut transmettre sa nationalité à son épouse étrangère. Ce qui n'est pas le cas pour une femme marocaine mariée à un étranger. Nous devons aligner les deux statuts au nom de l'égalité mais aussi parce que le Maroc a des engagements internationaux qui ne supportent plus cette discrimination. En 2007, la femme marocaine a pu transmettre sa nationalité à ses enfants nés d'un mariage mixte. Nous sommes dans la continuité de cet acquis. Et je ne vois vraiment pas en quoi l'attribution de la nationalité aux maris étrangers pourrait poser problème.

Ne vous sentez-vous pas frustré par toutes les réformes que vous avez édictées à la tête du CNDH et qui n'ont pas encore trouvé le chemin de l'accomplissement?

Pas du tout. Je sais que la réforme se fait dans la durée. On a pu constater par exemple que plusieurs recommandations du CNDH ont été incluses dans la nouvelle mouture du Code pénal qui sera présenté au Parlement. Tous les acteurs doivent s'exprimer. Pour moi, la démocratie n'est pas le consensus mais la gestion pacifique du désaccord.

http://faceafrique.com/driss-el-yazami-le-maroc-est-prt-pour-un-dbat-sur-lrsquogalit-homme-femme-en-matire-drsquohritage/